

وإن مرضت أنثى ولم يجدوا لها طبيباً سوى رجل أجزه ومهد^(١)

حقه، فهذه الأنصبة، توقيف من الله سبحانه وتعالى وهو أعلم بمصالح عباده، ولم يكل قسمتها إلى نبيه وإنما تولى قسمتها هو سبحانه وتعالى فكفى بذلك شرفاً لهذا العلم.

«تدل على الإحكام كل مرشد» تدل الرشيد العاقل على إحكام هذا الفن، وأنه شرعه الله لحكمة منه سبحانه، ولهذا قال: ﴿وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ١٢]، عليه: بما يُصلح عباده، وحكيم: في وضع هذه الأشياء في مواضع اللاتقة بها.

(١) إذا مرضت المرأة واحتاجت إلى علاج فإن وجدت امرأة تعالجها مختصة فإنه لا يجوز أن تُعالج عند الرجل، وأما إذا لم يوجد امرأة وهي مضطرة إلى هذا العلاج فإنه يجوز أن يعالجها الرجل بقدر الضرورة؛ لأن الله جل وعلا أباح لعباده ما يزيل عنهم الضرورة فقال سبحانه: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]،

فالحاصل أنه لا يجوز تطيب النساء عند الرجال إلا إذا لم يوجد طبيبات من النساء.

«أجزه» أجز علاج الرجل الطيب للمرأة عند الضرورة، وإن وجدت امرأة لم يجز علاجها عند الرجل، وهذا أمر يجب العناية به، لأن المسلمين تساهلوا في هذا الأمر فصارت النساء تُعالج عند الرجال من غير ضرورة، فهناك مستشفيات فيها طبيبات، ومستوصفات فيها طبيبات، فالواجب على المرأة نفسها أو وليها أن يذهب بها إلى الطبيبات ويعالجها عند النساء، ولا يذهب بها إلى قسم الرجال إلا عند الضرورة، فالواجب على المسؤولين أن يتقوا الله سبحانه وتعالى، وأن يجعلوا قسماً للنساء، وقسماً للرجال، كل قسم فيه من يقوم به من الرجال والنساء، والطبيبات كثيرات، ولكن الأمر يحتاج إلى اهتمام وعناية، أما إذا كان ليس فيه عناية، والمسؤولون عن المستشفيات جهال أو لا يُراعون أحكام الشرع، ويخلطون النساء مع الرجال فيحصل الضرر العظيم في هذا، المستشفيات الآن تعاني من هذا الضرر العظيم، وهو عدم تمييز النساء عن الرجال، وهذا يحصل فيه فتنه،

وما كان فيه الداء من كل جسمها فبالنظر احكم للطبيب المجود^(١)
وينظر وجه الخود والكف عبدا ومن لم يكن ذا إربة في المؤكد^(٢)

ويحصل فيه شر، فالواجب على المسؤولين المباشرين للمستشفيات والأقسام أن يتقوا الله عز وجل، وأن يعتنوا بذلك، والواجب على ولاية الأمور أيضاً أن يوجهوا المسؤولين المباشرين بالعناية بهذا الأمر، فإنه أمر مهم جداً.

(١) إذا احتاجت المرأة إلى العلاج عند الطبيب فللطبيب أن ينظر منها ما يُحتاج إليه للعلاج للضرورة، لأن النظر إلى شيء من جسم المرأة حرام من الرجل إلا عند الضرورة، يجوز للطبيب أنه ينظر منها ما دعت الحاجة إلى النظر إليه للعلاج، وما لم تدع الحاجة إليه، فإنه حرام النظر إليه ولمسه، فيكشف من جسمها بقدر الضرورة، بقدر ما يحتاج للعلاج فقط.

(٢) نظر الرجل إلى المرأة متى يجوز، ومتى لا يجوز، هذا

فصل الله جل وعلا فيه بقوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّقُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ

وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴿النور: ٣١﴾ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴿يعني وجوههن وأكفهن﴾ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴿يعني الأزواج، فكل من الأزواج له أن ينظر إلى الآخر من غير تقييد بمحل، ينظر إلى كل جسمها، وهي تنظر إلى كل جسمه، لا مانع بين الزوجين﴾ أَوْ ءَابَائِهِنَّ وَالْأَبَ يَشْمَلُ الْأَبَ الْمُبَاشِرَ، وَيَشْمَلُ الْجَدَّ وَإِنْ عَلَا، فَلَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى ابْنَتِهِ، وَالْجَدُّ يَنْظُرُ إِلَى ابْنَةِ ابْنِهِ أَوْ ابْنَةِ بَنَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبُ ﴿أَوْ ءَابَاءُ بُعُولَتِهِنَّ﴾ وَهُوَ أَبُو الزَّوْجِ أَوْ جَدُّ الزَّوْجِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَا يَنْظُرُ إِلَى زَوْجَةِ ابْنِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمَّا ذَكَرَ الْحَرَمَاتِ قَالَ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣]، يَعْنِي حَرَامٌ عَلَيْهِ حَلِيلَةُ ابْنِهِ، فَيَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَيَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا، وَيَسَافِرُ بِهَا وَيَخْلُو بِهَا مَعَ الْفِتْنَةِ.

﴿أَوْ أَبْنَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] لَمَّا ذَكَرَ الْأَصُولَ ذَكَرَ الْفُرُوعَ، فَالابْنُ يَنْظُرُ إِلَى أُمِّهِ، وَيَسَافِرُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِنَّ﴾

أي أبناء أزواجهن، لأنهم محارم لهم، ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ
 آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا
 وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٢٢]، فإذا عقد أبوك أو جدك من قبل
 الأب أو من قبل الأم على امرأة حرمت عليك تحريمًا مؤبدًا،
 وتكون أنت محرماً لها، سواءً طلقها هذا الزوج أو بقيت معه، فإن
 ابن زوجها من غيرها يكون محرماً لها.

﴿ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ ﴾ الأخ مطلقاً سواءً كان شقيقاً أو لأب أو
 لأم محرم لأخته، ﴿ أَوْ بَنَى إِخْوَانِهِنَّ ﴾ تكون عمّة له، فتحرم
 عليه ﴿ أَوْ بَنَى أَخَوَاتِهِنَّ ﴾ تكون خالة له، ويكون محرماً لها ﴿ أَوْ
 سَابِهَهُنَّ ﴾ يعني يجوز للمرأة أن تبدي للمرأة وجهها وكفيها وشعرها
 لا بأس بذلك، هذا حكم المرأة مع المرأة ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾
 العبد المملوك لها يكون محرماً لها بملك اليمين، ينظر إلى وجهها
 ويكون محرماً لها، ﴿ أَوْ التَّابِعَاتِ ﴾ الذين يتبعونكم ويختلطون
 بكم ولا ينفصلون عنكم ﴿ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَابَةِ ﴾ الذين ليس فيهم
 شهوة لكونه عتيقاً، ليس فيه شهوة للنساء أبداً، فهذا له أن ينظر إلى

بداء وتخنيث وشيخوخة فقس وليس من الطفل استتار لخرد^(١)
 وطفلتنا بين الرجال كطفلنا مع النسوة افهم ما أقول وأرشد^(٢)

المرأة؛ لأنه ليس فيه محذور، ﴿أَوِ الْطِفْلِ﴾ الذي دون البلوغ، هذا لا مانع أنه ينظر إلى المرأة، ولهذا قال: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾ يعني لا يعرفون العورة.
 (١) يكون ليس له إربة لأسباب:

أصابه داء فأزال شهوته، والعين الذي ليس له شهوة أصلاً.
 «بداء» يعني كان عنده شهوة ولكن زالت بسبب شيء أصابه أزالها، أو عين: وهو من لم تُخلق له شهوة أصلاً.
 «وتخنيث» هو الذي يشبه النساء ولا شهوة فيه.

«وشيخوخة» يعني شيخ كبير جداً ليس عنده شهوة للنساء لأنه ذهب شهوته، هذا كله داخل في قوله: ﴿أَوِ التَّائِبِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ يعني غير أولي الشهوة.

(٢) الطفل والطفلة يكونان مع الجنسين لا مانع.

وإن طفلة أضحت مميزة فكالمميز فيها الحكم للمتفقد^(١)
وما كان يبدو غالباً من عجائز النساء فمن ينظره ليس بمعتد^(٢)
كذا الحكم في الشوها ووجه أجانب وكفا لينظر آمناً في معبد^(٣)

(١) فإذا صار الطفل من المطلعين على عورات النساء فلا
تتكشف عنده المرأة.

(٢) كذلك النساء اللاتي قد بلغن من الكبر عتياً وليس
فيهن شهوة للرجال، ولا للرجال بهن شهوة، فهؤلاء لا باس
بالنظر إلى وجوههن وأكفهن لزوال المحذور، قال تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ
مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ
يَدَيْهِنَّ غَيْرَ مُتَّبِعِينَ بَرِئَتْ﴾ [النور: ٦٠]، فللكبيرة التي لا تُشتهي
أن تكشف وجهها عند الرجال، وللرجل أن ينظر إليها؛ لأنها
ليس فيها شهوة ولا رغبة أبداً. ومع هذا قال: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفَ خَيْرٌ
لَّهُمْ﴾ [النور: ٦٠].

(٣) «كذا الحكم» في المرأة الشوها، إذا كانت لا تُشتهي فلا
مانع من النظر إليها، هذا من باب القياس؛ لأن العلة في كون

وكل له من جنسه نظر إلى سوى العورة الفحشاء ذات التزديد^(١)

القواعد من النساء يضعن ثيابهن هي أنهن لا يُستهن، فكَذلك
التي لا تُستهي لتشويبهها ولو كانت غير عجوز، ولكن هذا فيه
نظر؛ لأن الله لم يذكر إلا القواعد من النساء، أما غير القواعد ولو
كن مشوهات فيأتي من يرغبهن، والشاعر يقول:

لكل ساقطة في الحي لاقطة وكل كاسدة يوم لها سوق
فيزينها الشيطان، وخصوصاً إذا كانت شابة، ولو كانت
شوهاء.

(١) للرجل أن ينظر من الرجل ما فوق السرة وتحت
الركبة، أما ما بين السرة والركبة فلا يجوز للرجل أن ينظر إليه من
الرجل الآخر، وما عدا ذلك فللرجل الآخر أن ينظر إليه، لعدم
الفتنة، والمرأة لا تنظر من المرأة إلا ما جرت العادة بكشفه؛ لأن
الله ذكرها مع المحارم من الرجال فقال: ﴿أَوْ يَسَافِهَنَّ﴾ [النور: ٣١]،
والمحارم من الرجال لا يجوز أن ينظروا إلا إلى الوجه والكفين

كذلك في ذميمة مع حرة مع المسلمات اتقلهما نقل اقصد^(١)

والرأس فقط، فكذلك المرأة.

فالذين يقولون إن عورة المرأة مع المرأة مثل عورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة فقط غلطون في هذا القول؛ لأنه قول مخالف للدليل.

(١) المرأة ولو كانت كافرة تنظر إلى المرأة المسلمة، إلى وجهها وكفيها لا مانع، والقول الثاني: أن الكافرة مثل الرجل الأجنبي، لا تنظر من المرأة المسلمة شيئاً من جسمها؛ لأن الله قال: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، فيُفهم منه أن الكافرة لا تنظر إلى المسلمات؛ لأنها ليست من نسائهن. ولكن الجمهور على القول الأول، وأن قوله: ﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، أي النساء اللاتي من جنسهن، لا النساء اللاتي على دينهن فقط^(١).

(١) تفسير القرطبي ١٢/٢٣٣، الإنصاف للمرداوي ٨/٢٤، الكافي ٣/٨، المبدع ٧/١٠، إعانة الطالبين ٣/٢٦٢، الإقناع للشربيني ٢/٤٠٧، الفواكه الدواني ٢/٣١٢، حاشية الدسوقي ١/٢١٣.

وهل ينظر النسوان ما ليس ظاهراً يُرى غالباً منا فقولين أسند^(١)
 ووجه الفتاة انظر إذا كنت خاطباً وما يبد منها غالباً في المؤكد^(٢)

(١) هذا ما أشرنا إليه قريباً.

(٢) الخاطب إذا خطب امرأة جاز له أن ينظر إلى ما يُرغبه فيها، أو يمنعه من الزواج بها لئلا يدخل عليها وهو على جهل بها فيحصل بينهما سوء تفاهم، الشارع أباح له أن ينظر إليها، والرسول ﷺ يقول للخاطب: «أنظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»^(١) أي أن يحصل الوفاق بينكما، والعلماء ذكروا أنه ينظر إلى ما تدعو الحاجة إلى النظر إليه مما يرغبه فيها، وهذا يحصل بالنظر إلى وجهها، فإن الوجه هو الذي يدل على جمال المرأة أو دمامتها، وبعضهم قال: ينظر إلى الوجه والكفين، لأن الوجه يدل على جمال المرأة أو دمامتها، والكفان يدلان على خصوبة البدن أو

(١) رواه الترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة، حديث رقم (١٠٨٧)، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها، حديث رقم (١٨٦٥).

عدم خصوصته، وهل ينظر إليها بدون أن تعلم أو ينظر إليها مع علمها ويجتمع معها بحضرة وليها؟ على قولين:

فمنهم من يقول: ينظر إليها مع عدم علمها، بأن يتخبي لها، لأن جابراً يقول: «تخبأت لها» فهو يتخبي في مكان لا تعلم عنه فينظر إليها؛ لأنها لو علمت فرمما تمتنع، أو ربما تتصنع بشيء غير صحيح يغر الرجل، وكونه ينظر إليها على هيئتها وطبيعتها من غير تكلف يكون أحسن، ولقوله: «تخبأت لها»، وفي الحديث: «إن استطعت أن تنظر إليها»^(١)، وبعض العلماء يقول: يكون هذا عن اتفاق بينه وبين وليها وبينها هي، فينظر إليها من غير خلوة يكون عندهما وليها، ينظر إلى وجهها وكفيها، فالحاصل أنه ينظر ما دعت الحاجة إليه مما يدل على جمالها أو عدم جمالها، هذه رخصة مستثناة من تحريم نظر الرجل الأجنبية إلى المرأة التي هي من غير محارمه، وهذا من أدلة الحجاب، فلو كانت المرأة سافرة، وتخرج إلى الشوارع وهي سافرة، وتجلس مع الناس وهي سافرة ما احتاج إلى

(١) رواه بنحوه مسلم في كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها، حديث رقم (١٤٢٤).

وعنه إلى وجهه وعنه وكفها كمحرمها من غير خلوة ابعده^(١)

أنه ينظر إليها، فدل هذا على أنها كانت محجبة ولا يرى وجهها، ولا يرى كفها، ولا يرى شعرها، هذا هو الأصل فرخص له النبي ﷺ من أجل الخطبة أن ينظر إلى هذه الأشياء، وأن تكشفها له، فهذا من أدلة وجوب الحجاب، وأنه لا يُرخص النظر إلى المرأة من قبل الرجل إلا للخطيب إذا خطبها وأُجيب إليها.

(١) عن الإمام أحمد أنه ينظر إلى وجهها وكفها، ورواية ثانية أنه ينظر إلى وجهها فقط، روايتان عن الإمام أحمد، ولا بد أن يكون ذلك من غير خلوة بها، بل يكون بحضور وليها، ومن تزول به الخلوة، لقوله ﷺ: «ما خلا رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان»^(١) فهؤلاء الذين يسيحون للخطيب أنه يسافر بمخطوبته ويخلو بها، ويقولون: هذه مخطوبته؛ هؤلاء خالفوا الشرع، واستباحوا ما حرم الله؛ لأنها أجنبية فكيف يُسافر بها، وكيف يخلو

(١) سبق تحريجه.

وينظر مستام إلى كل ظاهر يرى غالباً والرأس مع ساق نهـد^(١)
كذلك في قول ذوات محارم فكن واعياً وأحفظ لنفسك واجهد^(٢)

بها، وكيف ترافقه، هذا في الحقيقة سبب للفساد، وسبب لوقوع
الفواحش، فيمكن أنه يعبت بها ويتخلى عنها، ويمكر بها، وهذا
حرام لأنها لا تكون زوجة له بمجرد الخطبة، بل هي أجنبية.

(١) ينظر الذي يسوم الأمة إذا عُرِضت للبيع، يُباح له أن
ينظر إلى وجهها، وأن ينظر إلى رأسها وساقها إذا كان له رغبة في
شرائها.

(٢) كذلك في قول لبعض العلماء أن الرجل المحرم ينظر من
محارمه من النساء إلى ما يظهر غالباً، كالوجه والكفين والرأس
والساق كما ينظر إلى ذلك من الأمة، وأما القول المشهور فلا ينظر
إلا إلى وجهها وكفيها، وقدميها وما جرت العادة بكشفه مما ليس
فيه فتنة، ولا ينظر إلى الساق والذراع؛ لأن هذا لم تجر العادة به،
وفيه فتنة حتى مع المحرم.

وقيل لينظر غير ما بين ركبة إلى سرة في الصورتين فقيد^(١)
وتخصيص هذا بالإماء مقدم مخافة عيب غامض متعمد^(٢)
كذا حكم ذي التميز من غير شهوة وإلا كمحرمها وعنه كأبعد^(٣)

(١) وهذا قول ثالث، وهو قول أوسع من القولين السابقين: وهو أن المحرم ينظر إلى المرأة التي من محارمه إلى ما عدا ما بين السرة والركبة، كما ينظر ذلك من الرجل، ولاشك أن هذا قول سيئ، وقول خاطئ، ولا يصلح العمل به^(١).

(٢) أي القول المقدم في المذهب أنه ينظر ما عدا ما بين السرة إلى الركبة من الأمة التي يريد شراءها خشية أن يكون فيها عيوب، فينظر إلى ما عدا العورة ما بين السرة إلى الركبة؛ لأنهم يقولون: عورة الأمة ما بين السرة إلى الركبة، مثل الرجل. وهذا قول لاشك فيه نظر، والأمة امرأة فيها فتنة.

(٣) الطفل الذي فيه شهوة لا ينظر إلى المرأة، لقوله تعالى:

(١) المبسوط للرخسي ١٠/١٤٩، الكافي ٣/٥، المبدع ٧/٨، الإقناع للشربيني ٢/٤٠٧، شرح النووي على مسلم ٩/١٠٥، أحكام القرآن للجصاص ٥/١٧٤.

ووجه الفتاة انظر إذا كنت شاهداً عليها وإن بايعتها أنظره واعقد^(١)

﴿ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ ﴾ [النور: ٣١]،
فالطفل إن كان يظهر على عورة المرأة وعنده شهوة، لا يجوز لها
أن تكشف له شيئاً من جسمها، أما إذا كان ليس ممن يتطلع إلى
عورات النساء فلا بأس كمن دون التمييز.

(١) يجوز للرجل الأجنبي أن ينظر إلى وجه المرأة التي ليست
من محارمه، إذا شهد عليها عند القاضي فإنه ينظر إلى وجهها
ليتأكد أنها هي المرأة التي شهد عليها، لئلا تكون غير المرأة التي
شهد عليها، فينظر من أجل أن يتأكد أنها هي، فيباح للشاهد عند
القاضي أن ينظر إلى وجه المرأة التي شهد عليها من أجل تثبيت
الشهادة، وهذا مما يدل أيضاً على وجوب ستر وجه المرأة عند
الرجل الأجنبي.

وكذلك المعامل للمرأة الذي يبيع معها ويشتري، يجوز له أن
ينظر عندهم إلى وجهها، ليتأكد أنها هي المعاملة له، وأنها هي التي

ويحرم إن كان العيان لشهوة إلى كل من سميت في التعدد^(١)
وكل له من زوجه لمس كله مع النظر أفهمه بغير تقييد^(٢)

عقد معها المعاملة، لثلا تكون غيرها، لثلا يحصل تدليس أو يحصل
حيل، فالذي يبيع ويشترى مع المرأة ينظر إليها ليتأكد أنها هي التي
تعامل معها، لثلا يحصل غرر، ويحصل حيل، وفي هذا نظر بلا
شك، وإن كانوا يقولون: للحاجة فيمكن التحرز بغير هذه
الطريقة، وهذا من أدلة الحجاب؛ لأنه لو كانت كاشفة أو سافرة
في الأسواق وفي البيع والشراء ما احتاج إلى أنه يُرخص له أن ينظر
إلى وجهها.

(١) كل ما ذكره من نظر السائم للأمة، ونظر الشاهد على
المرأة، ونظر المتعامل مع المرأة كله يُشترط فيه عدم الشهوة، فإن
كان هناك شهوة فإنه يحرم، ولا يجوز له أن ينظر إليها، فهذا شرط
يرجع على جميع الصور المذكورة.

(٢) أما الزوجان فلكل واحد منهما أن ينظر إلى ما يريد من

كذلك مباحات الإماماء لربها وإن زُوِّجت ينظر سوى عورة قد^(١)
ويكره حقن المرء إلا ضرورة وينظر ما يحتاجه حاقن قد^(٢)

جسم الآخر، وله أن يلمس ما يشاء من جسم الآخر؛ لأن الله أباح بعضهما لبعض بعقد الزوجية، فلا تحديد بين الزوجين لما يرى ويلمس من جسم أحدهما للآخر.

(١) كذلك سيد الأمة ينظر إلى وجهها وإلى كنفها ولجميع أجزاء جسمها ما عدا العورة؛ فليس لها عنه حجاب، فله أن ينظر إليها؛ لأنها ملكه، ولكن إذا كان فيه شهوة أو فيه فتنة فإنه يتجنب الفتنة، ولو كانت مملوكة له، ما لم يتسرّب بها، أما إذا لم يكن هناك شهوة ولا فتنة فهي مملوكة، ينظر إلى ما عدا العورة منها، وإن زوجها، فإنه يحرم أن ينظر منها إلا إلى غير وجهها وكفيها فقط.

(٢) كذلك يحرم النظر إلى عورات الناس رجالاً ونساءً، إلا المحتقن الذي يستعمل الحقنة، وهي ما يُدخل من طريق الشرج إلى الجوف من الغسيل للمعدة، فيباح للذي يحقن أن ينظر إلى عورة

كقابلة حل لها نظر إلى مكان ولادات النساء في التولد^(١)

المحقون لأجل الحاجة؛ لأنه لا يتمكن من ذلك إلا بالنظر إلى موضع الحقنة وإدخال الحقنة، فيباح هذا لأجل الحاجة، وكما سبق لنا أن الطبيب ينظر إلى موضع العلاج من الرجل والمرأة، وهذا نوع من العلاج؛ كذلك مثل الحقنة الآن المناظير التي يدخلونها من الشرج؛ لأن المناظير منها ما يُدخل من الأنف، أو الحلق، ومنها ما يُدخل من الشرج، فالمناظير إذا احتيج إليها فالطبيب ينظر إلى عورة الرجل، وأما المرأة فيطبخها امرأة تُدخل المنظار فيها، أو تحقنها إذا احتاجت إلى الحقنة امرأة مثلها.

«إلا ضرورة» يعني إذا وصل الأمر إلى الضرورة فيجوز هذا للضرورة من غير تقييد؛ ويكون في حدود الضرورة.

(١) كذلك القابلة، وهي التي تولد المرأة يجوز لها أن تنظر مخرج الجنين؛ لأن هذا للضرورة، والتوليد الآن قائم في المستشفيات، فالتوليد لا بأس به، ولكن يتولاه النساء القوابل، ولا

يجوز أن يتولاه الرجال إلا عند الضرورة إذا لم يوجد نساء،
ويُخاف على المرأة من الموت، فيجوز أن يتولى توليدها الرجل،
كذلك لو احتاجت إلى جراحة تتولاها المرأة ولا يتولاها الطبيب
إلا عند الضرورة إذا لم يوجد طبيبة.

قطع البواسير والكي بالنار والرقى وتعليق الأجراس

والتعاويذ والتداوي بالمحرم وحكم الحيوانات^(١)

ويُكره إن لم يسر قطع بواسر وبط الأذى حل كقطع مجود^(٢)

(١) يعني بيان أحكام هذه الأشياء.

(٢) الأول: «قطع البواسير» والبواسير: جمع باسور وهو: داء يكون في الدبر، فهذا يجوز قطعه، وإن كان في العورة، للضرورة. إن كان يُخشى سريانها إلى الجسم وفيها خطر إذا تركها، فإنه يجوز له قطعها، وإن كانت في الدبر للضرورة، أما إذا لم يخف سريانها فإنها يكره قطعها.

الثاني: الدمل إذا كان فيه قيح، فيجوز بطنه يعني شقه لإخراج ما فيه؛ لأن هذا من العلاج، ولا يترتب عليه خطر، إذا قرر الطبيب أنه لا بد من شقه وإخراج ما فيه فلا بأس بذلك، ولو كان في محل لا يجوز النظر إليه، فيجوز للضرورة؛ لأنه ربما إذا بقي يتضرر الجسم أو يسري فيه أو يتطور إلى مرض عضال.

الثالث: بتر العضو من الإنسان، وهو ما يُسمى قطع الطرف

لأكلة تسري بعضو ابنه إن تخافن عقباؤه ولا تتردد
وقبل الأذى لا بعله الكي فأكرهن وعنه على الإطلاق غير مقيد^(١)

من يد أو رجل أو إصبع، يجوز إذا كان تركه يسري على بقية
البدن، أو على بقية العضو، من أجل الضرورة ليسلم البقية، وهذا
العضو المقطوع من الإنسان له حرمة، فيجب أن يُدفن ولا يُترك
أو يُحذف أو يُلقى في المزابل، ولكن ما دام حياً فليس له حكم
الميت، بل يُدفن بدون شيء، أما لو وجد عضو من إنسان ميت
ولم يُعثر على بقيته، فإنه يُكفن ويُصلّى عليه ويُدفن كسائر جسمه.

(١) الرابع: الكي بالنار مكروه لأنه تعذيب، والنبي ﷺ كان
يكره الكي، وإن كان نوعاً من العلاج فيكرهه؛ لأنه تعذيب بالنار،
وقد قال ﷺ: «إن كان الشفاء ففي ثلاث: شرطة محجن، أو شربة
عسل، أو كية نار، وأنا أكره النار»^(١) فيجوز مع الكراهة، إذا
احتجج إليه؛ لأن فيه حسماً للداء.

(١) رواه البخاري في كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، حديث رقم (٥٦٨٠).

كذلك الرقى إلا بأي وما روي فتعلق ذا حل ككتب لولد^(١)

(١) الخامس: الرقية: هي القراءة على المريض من أجل طلب الشفاء، وهي على قسمين:

القسم الأول: إن كانت من القرآن، أو من الأحاديث الصحيحة فلا شك في جوازها، فيجوز للإنسان أن يرقى المصابين؛ لأن هذا نوع من العلاج، والله جعل القرآن شفاءً من الأمراض الحسية، وشفاء من الأمراض المعنوية.

القسم الثاني: إذا كانت الرقية بغير القرآن، وبغير الأحاديث وإنما هي ألفاظ مجهولة أو حروف مقطعة، أو ألفاظ أعجمية لا يُعرف معناها فهي حرام لا تجوز الرقية بها.

بقيت مسألة تعليق المكتوبات من القرآن أو من الأدعية هل يجوز أن يكتب في ورقة شيء من الآيات والأدعية النبوية تُعلق على الأولاد أو على المريض، وهو ما يُسمى بالحجاب، والحرز؟ فهذا فيه خلاف بين العلماء على قولين:

القول الأول: أنه يجوز هذا للحاجة، وهو نوع من الاستشفاء بالقرآن، وقد فعله بعض الصحابة كابن عمر؛ وبه قال الناظم.

والقول الثاني: أنه لا يجوز، لعدة أمور:

أولاً: أنه لا دليل على جواز تعليقه.

ثانياً: أن الرسول ﷺ نهى عن تعليق التمام، وهذا النهي مطلق يعم التمام من القرآن ومن غير القرآن، قال ﷺ: «من تعلق تيمة فلا أتم الله له»^(١) وفي رواية: «من تعلق تيمة فقد أشرك»^(٢).

ثالثاً: أن هذا يُعرض القرآن والأحاديث للامتهان، إذا عُلِق على طفل أو على من لا يتحرز من النجاسة والدخول في الحمامات والحشوش ففيه تعريض القرآن للامتهان. وهذا هو القول الصحيح، وهو اختيار أئمة الدعوة أنه لا يجوز^(٣).

(١) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث عتبة بن عامر الجهني، حديث رقم (١٦٩٥١).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند من حديث عتبة بن عامر الجهني، حديث رقم (١٦٩٦٩).

(٣) تحفة الأحوذى ٦/٢٠٠، الفروع ٢/١٣٦، تفسير القرطبي ١٠/٣٢٠، التمهيد لابن عبد البر ١٧/١٦٤، عون المعبود ١٠/٢٥٠.

وكل دواء فيه خلط محرم حرام كترىاق بغير تقييد^(١)

وعلى القول الأول وهو الجواز، يُشترط فيما يُعلق أربعة شروط:

الأول: أن يكون المعلق من القرآن والأدعية المشروعة، لا يكون فيه أشياء مجهولة.

الثاني: أن يكون باللفظ العربي، ولا يُكتب بلفظ أعجمي ولا يُدرى ما معناه.

الثالث: أن يعتقد أن الشفاء من الله سبحانه وإنما هذا سبب، فإن اعتقد أن الشفاء فيه فهذا شرك؛ لأنه اعتقاد في غير الله سبحانه وتعالى.

الرابع: أن لا تمتحن.

(١) الدواء المركب من محرم وغير محرم، إذا كان المحرم باقياً

فيه فلا يجوز استعماله، لقوله ﷺ: «تداووا ولا تداووا بحرام»^(١)

(١) سبق تحريجه.

وحلٌ بغير الوجه وسم بهائم وفي الأشهر أكره جز ذيل ممدد^(١)

فلا يجوز التداوي بالحرام، سواء كان الدواء حراماً خالصاً أو كان مخلوطاً مع غيره، وله بقاء وتأثير فهذا لا يجوز، أما إذا كان المخلوط استهلك مع المباح ولم يبق له عين ولا أثر، فهذا لا بأس به، ومن ذلك الآن الأدوية يقولون: إن أكثرها فيها كحول، يعني فيها شيء من الخمر، نقول: إن كانت هذه الكحول باقية ولها تأثير فإنها تحرم، أما إن كانت أستهلكت وضاعت وليس لها تأثير، فإنها لا تحرم، وتجنبها بلا شك أحوط.

والترياق: هو ما كان أهل الجاهلية يعملونه من التداوي بلحوم الحيات، والحيات محرمة، فهذا الترياق حرام؛ لأنه مشتمل على حرام.

(١) الحيوانات والبهائم لا شك أن لها حرمة، وهي لها إحساس وتتألم فلا تجوز الإساءة إليها بالضرب الشديد، وقطع الطرف وغير ذلك، وقطع الأذان أو كسر القرون أو ما أشبه ذلك؛

لأنها حيوانات لها حرمة وهي تتألم، وتتحسس من هذه الأمور إلا أنها لا تتكلم، فلا يجوز الإساءة إليها وتأليمها من غير حاجة، ومن ذلك الوسم: وهو العلامة التي يُعرف بها الحيوان أنه لفلان، جرت عادة القبائل وعادة الأسر أنهم يجعلون لهم سمة خاصة، بحيث إذا رؤيت يُقال: هذه لبني فلان، فالوسم بالكي يُباح؛ لأنه يُحتاج إليه، وقد يكون بقطع شيء من الأذان، فيُحتاج إليه، ولكن لا يكون في الوجه، فمن فعله فهو آثم لأنه لا يجوز الضرب على الوجه، لا للحيوانات ولا لغيرها، ولا يجوز الوسم في الوجه، فيسم الدابة في غير وجهها، إما على جنبها أو فخذها أو أي مكان من جسمها ما عدا الوجه، فلا يجوز الوسم فيه مطلقاً؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك وشدد فيه؛ لأن الوجه مجمع الحواس وتأثره أكثر من غيره من البدن^(١).

أما جز ذيول الخيل، فهو مكروه؛ لأنها تحتاج إلى ذيلها من أجل أن تتحرز به من المؤذيات كالذباب وغيره، فإذا جززته

(١) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن ضرب الحيوان في وجهه ووسمه فيه، حديث رقم (٢١١٦).

كمعرفة حتماً لإضرارها بها لقطعك ما تدرا به للمنكد
وفيما سوى الأغنام قد كرهوا الخصا لتعذيبه المنهي عنه بمسند^(١)

عطلت عليها هذه المنفعة، وتسلمت عليها المؤذيات، وكذلك معرفة الفرس، وهي ناصية الفرس، لا يجوز جزها؛ لأنها تحتاج إليها للدفع، فإذا جززتها يصيبها البرد، ولقوله ﷺ: «الخیل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»^(١) فلا تُزال هذه الناصية التي فيها الخير.

(١) الخصاء: هو إزالة الخصيتين برض أو بقطع، والنبي ﷺ ضحى بكبشين موجوئين يعني مخصيين^(٢)، وهذا في الغنم لا بأس به، لما فيه من المصلحة بتوفير اللحم، وتطيب اللحم في الغنم لا

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، حديث رقم (٢٨٤٩).

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ، حديث رقم (٣١٢٢).

وقطع قرون والأذان وشقها بلا ضرر تغيير خلق معود^(١)

بأس به، أما في غير الغنم فلا يجوز للنهي عن تعذيب الحيوان.
 (١) كذلك لا يجوز كسر قرون البهائم، لأنها تدفع بها، لأن قطعها يُعطل على الحيوان مصلحة في الدفع؛ لأنه كالسلاح مع الإنسان يدفع به عن نفسه، فلا يجوز كسره أو قطعه، إلا إذا انكسر وبقاؤه يضر الحيوان ويؤلمه فلا بأس بإزالته، أما إذا كان سليماً وليس فيه أذى فإنه لا يجوز كسر قرون الحيوان، كذلك أذن الحيوان لا يجوز قطعها ولا شقها، لما في ذلك من تعذيبها وتشويهها، ولما فيه من تغيير خلق الله عز وجل، وقد ذكر الله عن الشيطان أنه قال: ﴿وَلَا مَرْفَعَهُمْ فَلْيَبْتِكُنْ مَا ذَاكَ الْآلَتَعْمِ﴾ [النساء: ١١٩]، والبتك: هو القطع، ﴿فَلْيَبْتِكُنْ﴾ يعني يقطعون آذان الأنعام.

وحرم خصاء الأدميين كلهم سوى في قصاص من ظلم ومعتد^(١)

(١) أما خصاء الأدمي فلا يجوز لما فيه من المثلة بالإنسان سواء كان مملوكاً أو حراً.

إلا في القصاص لو أن إنساناً اعتدى على إنسان فقطع خصيته أو خصيته، فيجوز القصاص، قال تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، فإذا خصى شخصاً اعتداءً عمداً عدواناً فإنه يجوز القصاص، إذا طالب المجني عليه بالقصاص فإنه يُمكن وإن عفا فإنه يُترك، لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، القصاص في القتل، والقصاص أيضاً في الأطراف والجراح كما في الآية الأخرى ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾.

ويحسن في الإحرام والحل قتل ما يضر بلا نفع كنمر ومرثد^(١)
وغربان غير الزرع أيضاً وشبهها كذا حشرات الأرض دون تقيد^(٢)

(١) المؤذيات عموماً، من الطيور، ومن الحشرات يجوز قتلها في الحل والحرم، ومن المحرم والحلال، دفعاً لشرها، قال ﷺ: «خمس فواسق يُقتلن في الحل والحرم: الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب العقور»^(١) وفي رواية: «والحية»، هذه تُقتل في الحل والحرم، وكذلك المؤذيات من الحشرات تُقتل في الحل والحرم دفعاً لأذاها.

(٢) والغراب أمر النبي ﷺ بقتله لأنه يؤذي الناس؛ ولأنه من الفواسق، والفواسق: جمع فاسقة، لأن الفسق معناه الخروج، فسميت فواسق لخروجها عن عادات غيرها، فصارت تؤذي بخلاف غيرها من المخلوقات فإنها لا تؤذي، فلما كانت هذه

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، حديث رقم (٣٣١٤).

كبق وبرغوث وفأر وعقرب ودبر وحيات وشبه المعدد
ويكره قتل النمل إلا مع الأذى به واكرهن بالنار إحراق مفسد^(١)

الأشياء تؤذي خرجت عن مألوفات الحيوانات فسميت فواسق
بمعنى خوارج، وقد حرم الله الصيد في الحرم، وحرم الصيد على
الحرم، فأما الغراب الذي يؤكل وهو غراب الزرع فلا يجوز قتله؛
لأنه داخل في الصيد.

(١) هذه الأشياء يجوز قتلها إذا آذت، ولكن لا بالنار، لا
تقتل هذه الحشرات أو هذه الطيور، لا تقتلها بالنار؛ لأن النبي
ﷺ نهى عن التعذيب بالنار، فقال: «لا يُعذب بالنار إلا ربُّ
النار»^(١) فتُقتل بغير النار من الأشياء التي تجهز عليها ولا تعذبها،
والنمل منهي عن قتله إلا المؤذي منه، ويُقتل بغير النار، لا يجوز
إحراق النمل بالنار لنهي النبي ﷺ عن قتل النملة، وقتل النحلة

(١) رواه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في كراهية حرق العدو بالنار، حديث رقم
(٢٦٧٣).

ولو قيل بالتحريم ثم أجز مع أذى لم يزل إلا به لم أبعد^(١)
وبحرم إلحاق الحوت في النار لم يمت وكله بما يحوي وإن لم يقدد^(٢)

والصرد،^(١) يعني غير المؤذية، أما المؤذية تُقتل كما سبق، والصرد هو نوع من الطيور^(٢)، ونهى عن قتل الضفدع^(٣)؛ لأنه يسبح الله، فهذه الأشياء نهى النبي ﷺ عن قتلها.

(١) يحرم؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل هذه الأشياء، والنهي يقتضي التحريم، إلا إذا آذت فإنها تُقتل دفعاً لأذاها إذا لم يندفع أذاها إلا بقتلها.

(٢) الحوت يعني السمك، لا يحتاج إلى ذكاة، لقوله ﷺ: «أحلت لنا ميتتان: السمك والجراد»^(٤)، ولكن لا تلتق السمك في

(١) رواه البخاري في كتاب الجهاد، باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق، حديث رقم (٣٠١٩).

(٢) رواه أبو داود في كتاب الأدب، باب في قتل الذر، حديث رقم (٥٢٦٧).

(٣) رواه أبو داود في كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، حديث رقم (٣٨٧١)، والدارمي في كتاب الأصاحي، باب النهي عن قتل الضفدع والنحلة، حديث رقم (١٩٩٨).

(٤) رواه ماجه في كتاب الصيد، باب صيد الحيتان والجراد، حديث رقم (٣٢١٨).

وقد جوز الأصحاب تشميس قزهم وتدخين دبور وشيا بموقد^(١)
ويكره لنهي الشرع عن قتل ضفدع وصردان طير شبه ذين وهلد^(٢)
وحل دواب الماء غير ضفادع ويُحرم تمساح على المتأكد^(٣)

النار وهو حي، بل أتركه حتى يموت، ويجوز أكله بما في داخل جوفه لأنه تابع له.

(١) جوز أصحاب الإمام أحمد تشميس دود الحرير، فيجوز تشميسه أي إلقاؤه في الشمس حتى يموت لأجل الحاجة إلى ذلك؛ لأنه لا يمكن أن يتوصل إلى أخذ الحرير إلا بهذه الطريقة.

«وتدخين دبور» وهو النحل الذي يؤذي الناس بالقرص، فيجوز أن يقتل بالدخان وما أشبه ذلك من المبيدات وشيه بالنار.

(٢) تقدم أن الرسول ﷺ نهى عن قتل النملة والنحلة والهدد والصرد والضفدع، وما نهى النبي ﷺ عن قتله فإنه لا يحل أكله.

(٣) حيوانات البحر كلها حلال إلا الضفدع؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتله، وما نهى عن قتله حرم أكله، وإلا التمساح؛ لأنه سبع، وأيضاً هو يعيش في البر والبحر، فهو من دواب البر والبحر؛

ويحرم مصبور من الحيوان والمجثم من طير لأغراض معتد^(١)

برمائي، وكذلك الحية، حية البحر لأنها من الخبائث. والصحيح أنه يجوز أكل كل حيوانات البحر لا يُستثنى منها شيء، قال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْغِيَاةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، «طعامه» ميتته.

(١) يحرم ما قُتل صبراً، وهو أن يُربط ثم يُرمى، وقد مر ابن عمر رضي الله عنه على صبيان قد ربطوا طائراً وجعلوا يرمونه، فلما رأوا ابن عمر هربوا، فقال ابن عمر رضي الله عنها: «من فعل هذا؟ إن رسول الله ﷺ لعن من فعل هذا»^(١) فإذا مات بسبب هذه العملية فهو حرام؛ لأن هذه القتلته نهى عنها الرسول ﷺ، كذلك «والمجثم» والظاهر أنه يقصد ما يُجعل للصقور من الطير من أجل أن تُصاد، فهذا أيضاً يحرم؛ لأن هذا تعذيب لها.

(١) رواه البخاري في كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة والمصبورة... حديث رقم (٥٥١٥).

وإن تر في المذبوح في البطن ميتة تحل وحب الروث حرم بأوكد^(١)
ويكره قتل الهر إلا مع الأذى وإن ملكت فاحظر إذن غير مفسد^(٢)

(١) هذه مسألة ذكاة الجنين في بطن الحيوان المأكول، إذا ذُكي الحيوان من غنم أو من إبل أو من بقر، ووجد في بطنه جنين، فإنه حلال لأن ذكاته ذكاة أمه، وأما ما في بطن المذكي من روث فإنه حرام.

(٢) الهر يحرم قتله، إلا إذا كان مؤذياً، بأن كان يكفي القدور، ويأكل الطيور، فهذا يُقتل دفعاً لأذاه، وأما ما لم يؤذ فإنه يحرم قتله؛ لأن الرسول ﷺ قال: «دخلت النار امرأة في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(١) فدل على أنه لا يجوز قتل الهر؛ لأنه غير مؤذ.

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، حديث رقم (٣٣١٨).

وما فيه إضرار ونفع كباشق وكلب وفهد لاقتصاد التصيد^(١)
 إذا لم تكن ملكاً فأنت مخير وإن ملكت فاحظر وإن تؤذ فاقلد^(٢)
 وما لم يكن فيه انتفاع ولا أذى كنود ذباب لم يضر كرهه طد^(٣)

(١) كذلك الباشق، نوع من الصقور يُصاد به فهو من سباع الطير، وفيه نفع وفيه أذى، فهذا إن كان مؤذياً فإنه يُقتل على كل حال سواء كان مملوكاً أو غير مملوك، وإن كان غير مؤذ فإنه يُكره قتله.

كذلك الكلب، فيه نفع، وفيه إضرار، فإن كان مؤذياً فإنه يُقتل دفعاً لأذاه، أما إذا كان غير مؤذ فإنه لا يُقتل، والفهد: وهو نوع من الجوارح يُصاد به، هذا فيه نفع فلا يُقتل إلا إذا كان مؤذياً.

(٢) إذا كانت تؤذي فاقدد، يعني اقتلها سواء كانت مملوكة أو غير مملوكة دفعاً لأذاها.

(٣) أما الذي يؤذي وليس فيه نفع، كالذباب، فيُقتل إذا كان مؤذياً؛ لأنه يسقط في الماء، ويسقط في الشراب، وقد قال النبي

وما حل للمضطر حل لمكره وما لا فلا غير الخمر بأوكد^(١)

عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا وَقَعَ الذِّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحِيهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ»^(١)، فدل على أنه يُقتل الذباب دفعاً لأذاه؛ وما لم يؤذ فإنه يكره قتله.

(١) «وما حل للمضطر» أكله من الميتة، ولحم الخنزير، لقوله تعالى لما ذكر المحرمات قال: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فما يُباح للضرورة، يُباح عند الإكراه، فإذا أكره أحد على أكل الميتة، فإنه يأكل منها دفعاً للإكراه، إذا هُدد بالقتل أو بالضرب، بأن هددته ظالم، ولا يتخلص منه إلا بأكل المحرم، فإنه يأكل من المحرم

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ... حديث رقم (٣٣٢٠).

ولغو مع الإكراه أفعال مكره سوى القتل والإسلام ثم الزنا قد^(١)

دفعاً للإكراه.

(١) أفعال المكره وأقواله لغو؛ يعني ليس لها اعتبار؛ لأنه لم يقصدها ولم ينوها، وإنما نوى التخلص من الإكراه، حتى ولو أكره على التلفظ بكلام الكفر فإنه يتلفظ للتخلص من الإكراه، قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فالمكره يُباح له أن يدفع الإكراه بالكلام الذي أجبر عليه، ولو كان كلاماً محرماً أو مكروهاً، وفعله لغو؛ لأن فعل المكره وجوده كعدمه لا يعتبر، إلا في المسائل المستثناة وهي:

١- القتل: لو أكره على قتل آخر لا يجوز له أن يفدي نفسه بقتل غيره، فلو قتله يضمن؛ لأنه لا يجوز له أن يقتل نفساً معصومة من أجل افتداء نفسه هو.

٢- والإسلام: إذا أكره على الإسلام فأسلم، فإن إسلامه،

يعتبر صحيحاً؛ لأنه أكره على شيء مأمور به وهو الإسلام؛ لم يُكره على محرم، وإن كان لا يجوز الإكراه على الإسلام؛ لأن الإسلام إنما يكون اختياراً كما قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولكن لو وقع هذا، وأكره وتلفظ بالشهادتين فإنه يعتبر مسلماً؛ لأن هذا مأمور به.

٣- وكذلك الزنا: لو أكره على الزنا فحصل منه الزنا فإنه، لا يسقط عنه الحد؛ لأنه لا يكون الزنا إلا عن شهوة منه هو. فإذا زنى فإنه يُقام عليه الحد، ولو كان مكرهاً، هذا قول. والقول الثاني: أنه لا يُقام عليه الحد؛ لأن الحدود تُدرا بال شبهات، وهذا منها.

هذا الفاعل أما المفعول بها، التي زنى بها إكراهاً، فليس عليها شيء، بالإجماع^(١).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٩٩/٥، أضواء البيان ٥٣٣/٥، تفسير القرطبي ١٨٣/١٠، شرح النووي على مسلم ١٢/١٨، الإنصاف للمرداوي ١٨٢/١٠، المبدع ٧١/٩، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨٧/٢٦، المبسوط للرخسي ٥٧/٩.

حكم الأكل والمساجد^(١)

ويكره نفخ في الغدا وتنفس وجولان أيد في طعام موحد^(٢)

(١) هذا بيان آداب الأكل، وأحكام المساجد.

(٢) يُكره التنفس في الغداء، يعني الطعام؛ لأن هذا يكرهه على الآخرين، فلا ينفخ في الطعام إلا إن كان حاراً وهو خاص به، فهنا لا بأس أن ينفخه من أجل تبريده، وأما إذا كان مشتركاً، أو ليس حاراً فيُكره أن ينفخ فيه.

وكذلك يكره جولان الأيدي في الطعام الموحد، بل يأكل مما يليه ولا تجول يده أمام الآخرين في الطعام لقوله ﷺ: «يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك»^(١)، هذا إذا كان الطعام موحداً يعني من نوع واحد، أما إذا كان الطعام من أنواع فلا بأس أن يأكل مما يريد، مما يليه ومما لا يليه، كالتمر مثلاً والفاكهة.

(١) رواه البخاري في كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، حديث رقم (٥٣٧٦).

فإن كان أنواعاً فلا بأس بالذي نُهي في اتخاذ قد عني في التعدد^(١)
وكل بثلاث من أصابع جالساً ومع قائم فاكرههما ومعدد^(٢)

(١) إذا كان المأكول منوعاً فلا بأس، فلا يقتصر على ما يليه، بل يأكل مما طاب له، ويتبع ما طاب له؛ لأن النبي ﷺ لما قُدم إليه شيء منوع كان يتبع ﷺ المواضع التي يريدتها، وقال للحاضرين: «إنه ليس نوعاً واحداً»^(١).

(٢) كذلك من آداب الأكل أن تأكل بثلاث أصابع، كما كان النبي ﷺ يأكل بثلاث أصابع^(٢)، ويُكره أن يأكل بأكثر من ثلاثة أصابع؛ لأن هذا يدل على النهم والجشع، ولا يأكل بأقل من ثلاث أصابع كالأصبعين والواحد؛ لأن هذه صفة المتكبرين، فالسنة أنه يأكل بثلاث أصابع وأن يأكل وهو جالس، هذا هو

(١) رواه الترمذي في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في التسمية في الطعام، حديث رقم

(١٨٤٨)، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب الأكل مما يليك، حديث رقم (٣٢٧٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الاصابع والقصة ... حديث رقم (٢٠٣٢).

وأكلك بالشتين والإصبع أكرهن ومع نتن العرف أكره إتيان مسجد^(١)

السنة، والآن سرت في الناس أو في بعض الناس آداب الغرب والكفار، صاروا يأكلون وهم واقفون.

(١) هذا من آداب المساجد، والعرف: يعني الرائحة، إذا كانت الرائحة منتنة، بأن أكلت شيئاً له رائحة منتنة كالبصل والكراث فإنه يُكره ذهابك إلى المسجد وفيك رائحة كريهة؛ لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك، قال: «من أكل ثوماً أو بصلاً فلا يقربن مصلاًنا»^(١) لأن المسلمين يتأذون من الرائحة الكريهة، والملائكة تتأذى بذلك فلا يذهب إلى المسجد وفيه رائحة كريهة، ومثله من فيه عرق ورائحة كريهة تفوح من جسمه، فيتنظف ويزيل الرائحة فلا يذهب إلى المسجد بروائح كريهة وعرق، وإنما يذهب إلى المسجد على أحسن حال وأنظف حال وأطيب رائحة؛ لأنه بيت

(١) رواه البخاري في كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم الني والبصل والكراث، حديث رقم (٨٥٥).

وأخذ وإعطاء وأكل وشربة يسراه فأكرهه ومتكئاً زد^(١)

من بيوت الله فيه الملائكة، وفيه المصلون.

(١) يُكره الأكل بالشمال، والشرب بالشمال؛ لأن هذا تشبه بالشیطان، فليأكل باليمين، قال ﷺ: «كل بيمينك»^(١)، ونهى عن الأكل باليد اليسرى والشرب باليد اليسرى؛ لأن هذا تشبه بالشیطان، وكذلك الأخذ من الناس وإعطاء الناس يكون باليد اليمنى، لا تعطي الناس باليد اليسرى، أو تأخذ منهم الأشياء باليد اليسرى، بل يكون هذا باليد اليمنى، هذا من الآداب الشرعية. وكذلك يُكره أن تأكل وأنت متكئ على شيء، على جدار أو على مخدة؛ لأن هذه صفة المستكبرين، وأيضاً فيه جشع ورغبة في الطعام، أما إذا جلست مستوفزاً فإن هذا مما يقلل أكل الطعام، وتقليل الأكل مطلوب شرعاً، قال ﷺ: «بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لابد فثلث لطعامه، وثلث لشربه، وثلث

(١) سبق تخريجه.

وإن في طريق واسع تين مسجداً بإذن إمام لا يضر تسدد^(١)

لنفسه^(١) فيكره الرغب في الأكل والشبع، ولا يجلس متكئاً إلا إذا كان يحتاج إليه، إذا كان يحتاج إلى الإتكاء فلا بأس؛ كأن يكون معيب الجسم أو مريضاً، أما إذا كان صحيحاً فلا يأكل وهو متكئ.

(١) بناء المساجد مطلوب، وفيه فضل عظيم، وقد جاء في الحديث: «من بنى لله مسجداً قدر مفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة»^(٢) فبناء المساجد مرغوب فيه، ولكن لا تُبنى المساجد في الطرقات الضيقة؛ لأنها تُضيق على الناس، ولكن تُبنى في الطرقات الواسعة، فالمسجد يُبنى في الطريق الواسع إذا كان بإذن

(١) رواه الترمذي في كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، حديث رقم (٢٣٨٠)، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشبع، حديث رقم (٣٣٤٩).

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات، باب من بنى لله مسجداً، حديث رقم (٧٣٨)، والإمام أحمد في المسند من حديث ابن عباس، حديث رقم (٢١٥٨).

ولا تبنيه من غير عذر بأوكـد وقف مع مراسيم الشريعة تهتـد^(١)
ويحرم إحداث الغراس بمسجد فإن وقفت مع وقفه المتأكـد^(٢)

يعني ولي الأمر؛ لأن ولي الأمر ينظر في مصالح المسلمين، والآن
ينوب عن ولي الأمر وزارة البلديات.

(١) وكذلك لا يبنى مسجد في مكان يُضار بمسجد آخر
قريب منه؛ لأن هذا يُضار بالمسجد القديم، ويُفـرق الناس،
والمطلوب اجتماعهم مهما أمكن، والكثرة مطلوبة، فتعدد المساجد
ينبغي أن يُراعى فيه حاجة الناس، ويُراعى فيه عدم تقارب
المساجد لئلا يشوش بعضها على بعض، ولئلا يُفـرق الناس؛
والمطلوب اجتماعهم.

(٢) يحرم على الإنسان أن يغرس في مسجد شجراً له لكي
يستثمره؛ لأن المسجد وقف، فلا يجوز أن يُغرس فيه شيء يملكه
غارسه، ويستثمره غارسه؛ لأن هذا استغلال للوقف؛ إلا إذا كان
هذا الغرس للمسجد ووقف مع المسجد يستفيد منه المسلمون فلا
بأس بذلك.

فإن كان عن أثمانها ذا غني فكل وإلا ففي إصلاحه به واردة^(١)
ومن بين الله المهيمن مسجداً بمال حلال للركوع وسجد
فيني له بيت بجنة ربه فضنه عن الأوساخ والقذر الردي^(٢)

(١) غلة الشجر المغروس في المسجد وقف، فإن كان المسجد
يستغني عنها فلا بأس أن يأكلها المحتاجون، أما إذا كان المسجد لا
يستغني عنها، بأن يحتاج إلى مصاريف وإلى نفقة فإنها تُباع،
وتُصرف في مصلحة المسجد.

(٢) بناء المساجد عمل صالح ولكن يثاب عليه بشرطين:
الشرط الأول: إخلاص النية لله عز وجل، فلا يكون قصده
الرياء والسمعة، أو تخليد اسمه كما يقولون، بل يكون خالصاً
لوجه الله، هذا شرط.

الشرط الثاني: أن تكون النفقة فيه من مال حلال، فلا يُبنى
المسجد من مال حرام أو كسب حرام؛ لأن الله تعالى طيب لا يقبل
إلا طيباً. فمن توفرت فيه الشروط وبنى الله مسجداً فله هذا الوعد
الكريم، فإن الله يبني له بيتاً في الجنة.

وصن عن قذاة أو مخاط وبزقة وزخرفة ما من لجين وعسجد^(١)

وقوله: «فصنه عن الأوساخ والقذر الردي» هذا بيان آداب المسجد أنه يُصان عن الأوساخ فلا يُلقى فيه أوساخ وقمامات بل تُخرج منه، فيُنظف المسجد، ويُصان عن البصاق والبزاق، فلا يُبصق فيه^(١)، ولا تترك فيه مخلفات من الطعام أو غيره، بل يُنظف المسجد، والبصاق في المسجد خطيئة كما قال النبي ﷺ، ورأى مرة بصاقاً في قبلة المسجد فغضب عليه الصلاة والسلام، ثم حك ذلك وجعل مكانه شيئاً من الطيب^(٢)، فالمساجد تُنظف، والذي ينظفها له أجر عظيم إذا نظفها ابتغاء وجه الله عز وجل.

(١) صن المسجد «عن القذاة» لا تتساهل فيها، ولو كانت

(١) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب كفارة البزاق في المسجد، حديث رقم (٤١٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب ليزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى، حديث رقم (٤١٤)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، حديث رقم (٣٠١٤).

ويحرم بيع فيه ثم شراؤه ووجهان في تصحيح بيع معقد^(١)

القذاة صغيرة.

وقوله: «وزخرفة ما من لجين وعسجد» أي وصن المسجد عن الزخرفة، أي نوع من الزخرفة، المساجد لا تُزخرف باللجين والعسجد: وهو الذهب أو ماء الذهب، ولا تُنقش ويُجعل فيها نقوش، ولا يُكتب فيها، تُصان المساجد عن ذلك؛ لأن هذا يشغل المصلين، والمساجد ليست معرضاً للفنون والنقوش والديكورات، بل تُصان عن هذا، ومن علامات الساعة أن الناس يتباهون في المساجد.

ويقول عمر رضي الله عنه: «ابن للناس ما يأويهم وإياك أن تحمر أو تصفر»^(١).

(١) تُهي عن البيع والشراء في المساجد، وإذا حصل فيها بيع فقد اختلف العلماء هل يبطل البيع ولا ينعقد أم ينعقد مع التحريم

(١) أخرجه البخاري معلقاً في كتاب الصلاة، باب بنيان المسجد.

وإن يُن ما بين المقابر مسجد فحرّم وفي المنيّ من قبلها اسجد^(١)

والإثم؟ على كل حال لا يجوز البيع والشراء في المساجد؛ لأنها لم تُبن للبيع والشراء وإنما بُنيت لذكر الله عز وجل، وكذلك تصان عن إنشاد الضالة، من له شيء ضائع لا يجوز له أن يقول: من رأى هذا الشيء. المساجد لم تُبن لهذا الأمر.

(١) كذلك من أحكام المساجد أنها لا تُبنى على القبور، وهذا شيء نهى عنه الرسول ﷺ ولعن من فعله، لعن الذين يبنون المساجد على القبور^(١)؛ لأن هذا وسيلة من وسائل الشرك، وهذه طريقة اليهود والنصارى أنهم يبنون المساجد والمصليات على قبور الصالحين، والنبي ﷺ نهى عن ذلك، فإذا وجد مسجد مبني على قبر فإن كان القبر هو السابق والمسجد حادث فإنه يُهدم المسجد ويُترك القبر، وإن كان العكس المسجد هو القديم والقبر

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، حديث رقم (١٣٣٠).

ولا بأس إن صلى لميت بمسجد وإنشاد شعر من مباح لمنشد^(١)

حدث فيه فإن القبر يُنبش، ويُنقل إلى المقابر، ويُفرغ المسجد من لقبر، أما أن تبقى المساجد على القبور، فهذا فعل اليهود والنصارى، وهذا وسيلة من وسائل الشرك.

(١) تُباح الصلاة على الجنائز في المسجد، وإن صلى عليها خارج المسجد فهو أحسن، وقد فعل هذا صحابة رسول الله ﷺ، فكان يُصلى على الجنائز في المساجد في وقتهم.

وقوله: «وإنشاد شعر من مباح لمنشد» كذلك يجوز في المسجد إنشاد الشعر النزيه الذي ليس فيه كلام باطل، ليس فيه غزل ولا مجون، ولا أغراض سيئة، وقد أنشد في المسجد على عهد النبي ﷺ فكان حسان بن ثابت رضي الله عنه يُنشد عند الرسول ﷺ في المسجد، ويُتخذ له منبر يُلقي عليه قصائده في المسجد عند الرسول ﷺ؛^(١) لأن شعر حسان رضي الله عنه دفاع عن الإسلام ورد

(١) سبق تخريجه.

وكل جالساً فوق اليسار وناصب اليمين ويسمل ثم في الانتهاء أحمد^(١)
ويكره سبق القوم للأكل نهمة ولكن رب البيت إن شاء يتدي^(٢)

على المشركين، فهو من الجهاد في سبيل الله عز وجل. أما إذا كان
الشعر ماجناً أو محرماً فلا يجوز إنشاده في المساجد ولا في غيرها؛
وفي المساجد أشد تحريماً.

(١) يقول: من آداب الأكل إذا أردت أن تأكل فاجلس على
رجلك اليسرى، وانصب اليمنى، وكن مستوفزاً لا متكئاً.

وتبدأ ببسم الله، كما قال ﷺ: «بسم الله وكل بيمينك»^(١)
فتبدأ ببسم الله، لتحل البركة في الطعام، وهي تطرد الشيطان؛
لأنك إذا لم تسم أكل معك الشيطان، وزالت بركة الطعام.

(٢) ويكره إذا حضروا للطعام أنك تمد يدك قبل
الحاضرين؛ لأن هذا يدل على النهم والجشع وسوء الأدب

(١) سبق تخريجه.

ومن قبل مسح فآلحق اليد والإناء ^(١) يُبارك ويستغفر لك الصحن أسند
وكن رافعاً قبل القيام الطعام قد نُهي عن قيام قبل رفع المميد ^(٢)
وجمع على الزاد العيال يزدنما لهم وأنهم عن أكلهم بتفرد ^(٣)

فانتظر حتى يبدأ الناس ثم تبدأ معهم. أما الذي قدم الطعام فلا يُكره في حقه أنه يبدأ من أجل أن يكون ذلك بمثابة الإذن لهم.

(١) كذلك من آداب الأكل أنك إذا فرغت تلعق أصابعك قبل أن تغسلها بالماء؛ لأجل أن لا يبقى عليها شيء من الطعام فيذهب مع الماء؛ ولأن هذا فيه بركة، وكذلك تلعق الإناء.

(٢) يقول: إنه ينبغي أنه يرفع الطعام قبل أن يقوم الناس، لا أن يقوم الناس ثم يُرفع الطعام بعدهم.

(٣) ينبغي أن تجمع الأولاد على الطعام، ولا تركهم متفرقين كل واحد يأكل وحده، فإن الاجتماع على الطعام بركة ونماء للطعام، ومن حسن تأديب الأولاد أنك تأدبهم على الاجتماع، ولا تركهم يأكلون متفرقين.

ولا بأس أن يجبا الفتى قوت أهله لعام وفي ذا بالنبي ليقتد^(١)

(١) لا بأس أنك تدخر من الطعام ما يكفيك لسنة كاملة،
وقد فعله النبي ﷺ^(١).

(١) رواه النسائي في مسنده الكبرى (٣٧٧/٥)، حديث رقم (٩١٨٧).